

أكثر من 8 مليارات دولار في 27 شهراً مصارف لبنان: خسائر تطيح الرساميل وزيادة الـ20 بالمئة

ليا القزى

سجّلت المصارف التجارية في 3 أشهر من عام 2021 خسائر تفوق ما سجّلته مُجتمعاً عام 2020، حتى وصلت الأزمة لدى بعضها إلى تآكل أموالها الخاصة، التي عادة ما يُعوّل عليها لترميم الخسائر. النسبة الكبيرة للخسائر تضع ملاءة المصارف وسيولتها في دائرة الخطر، ما يفترض إعادة تكوينها من جديد، قبل البحث في زيادة رأس مالها ودورها في تنمية الاقتصاد!

8 مليارات و719 مليون دولار هي صافي خسائر القطاع المصرفي في لبنان لعامي 2019 و2020 والأشهر الثلاثة الأولى من عام 2021. الأرقام ضخمة، أهميتها أنّها تُثبّت الواقع المرير الذي أوصلت المصارف نفسها إليه، وبأنّ الـ20% زيادة على رأسمالها التي فرضها البنك المركزي لن تكون كافية لتغطية الخسائر، هذا قبل التفكير في وضع خطط نهوض وتفعيل العمل المصرفي.

حجم الخسائر ليس نهائياً، والتقديرات تُشير إلى أنّه يتخطى الـ8 مليارات دولار، فأرقام الفصل الأول من عام 2021 (3.4 مليارات دولار) تُعدّ مؤشراً على النسب التي ستسجّلها الفصول اللاحقة. إضافة إلى أنّ المصارف قد لا تكون صرّحت عن كامل الخسائر التي تعرّضت لها، مُختارَةً تقسيطها على سنوات عدّة، وعدم احتسابها دفعةً واحدة. في كلّ الأحوال، تتقاطع أرقام الخسائر مع الورقة التي نشرتها قبل أيام وكالة «ستاندرد أند بورز» الائتمانية بأنّه حتى ولو أمنت المصارف زيادة الـ20% والـ30% سيولة في حساباتها لدى المصارف المراسلة في الخارج، «من غير المُرجّح أن يودّي ذلك إلى استقرار القطاع المصرفي»، فالحجم الحقيقي لخسائر البنوك لن يظهر فعلياً «إلا بعد إعادة هيكلة الدين العام... وقد بدأ رأس جبل الجليد بالظهور في صيف عام 2019، أي قبل أشهر من انطلاق انتفاضة «17 تشرين»، ما ينفي مزاعم حزب المصرف في الربط بينها وبين الانهيار المالي والنقدي. السياسات الاقتصادية والمالية التي اعتمدت لم تكن ستوصل إلّا إلى هذه النهاية، وكانت مسألة وقت فقط قبل انفجار الأزمة.

أنت موازنات المصارف التجارية لـ«تُصوّب» النقاش، وتحسم بأنّ «سنة 2019 كانت سنة الانهيار النقدي بعد 22 عاماً من استقرار العملة. هي نقطة تحوّل جوهريّة»، وفق التقرير المالي الصادر عن «بنك داتا». وقد تبيّن أنّ المصارف تكبّدت ملياً و891 مليون دولار خسائر عام 2019، مقارنةً مع أرباح بلغت 2 مليار و456 مليون دولار سنة 2018. أما حقوق المساهمين فقد تراجعت من 24.752 مليار دولار سنة 2018 إلى 20.829 مليار دولار في العام التالي.

7 من أصل 35 مصرفاً، سجّلت خسائر تخطّت أموالها الخاصة

«من يُخفّ عتّه تقتله»... وهذا ما حلّ بالقطاع المصرفي. عدم اتخاذ مصرف لبنان إجراءات حاسمة وجديّة لمعالجة الخسائر، لا بل العمل على دسّها تحت السجادة تارةً عبر ما يُسمى «هندسات مالية» وطوراً عبر تعاميم إنقاذية، أدّى إلى تضخّمها بشكلٍ مسح رساميل بعض المصارف من الفئة الأولى. ففوق أرقام مصرف لبنان غير الرسمية، والتي حصلت «الأخبار» على نسخة منها، بلغت خسائر القطاع المصرفي لسنة 2020 نحو 5.03 تريليون ليرة، أو 3.3 مليارات دولار. وهو تقريباً الرقم نفسه المطلوب أن تأتي به المصارف لزيادة الـ20% على رأسمال. إلا أنّ الـ3.3 مليارات دولار لا تعكس الخسائر الفعلية، لأنّ أكثرية المصارف أجلت احتساب المؤنات على شهادات الإيداع لدى «المركزي» (حدّ أدنى 1.89%) وسندات الدين بالعملات الأجنبية (حدّ أدنى 45%)، مُستفيدة من السماح لها بتقسيطها على 5 سنوات. أخذت التطورات منحى أكثر سوداوية لدى المصارف هذه السنة، مع بدء تكوين المؤنات، فبلغت الخسائر لغاية 31 آذار 2021 عتبة الـ5.2 تريليون ليرة، أي 3.4 مليارات دولار. ثمة مصارف كوّنت مؤنات على سندات الدين بالعملات الأجنبية، («ويوربوندرز»)، وصلت إلى 70%، و12% على شهادات الإيداع لدى مصرف لبنان، ما يُعدّ أول اعتراف واضح بعمق الأزمة.

المصارف التجارية اللبنانية بإدارات مبرية					
2020			2021 (حتى 31 آذار)		
المصرف	حساب الأعباء والإيرادات	نتيجة الدورة الخالية	صافي الأرباح / الخسائر	حساب الأعباء والإيرادات	نتيجة الدورة الخالية
بنك مصر ولبنان	4 مليار و347 مليون ليرة	صفر	137 مليار و589 مليون ليرة	42 مليار و620 مليون ليرة	صفر
البنك التجاري السوري - اللبناني	5 مليار و756 مليون ليرة	صفر	36 مليار و939 مليون ليرة	5 مليار و756 مليون ليرة	صفر
بنك طرابلس العربية التجاري	407 مليون ليرة	42 مليار و997 مليون ليرة	39 مليار و339 مليون ليرة	3 مليار و608 مليون ليرة	39 مليار و339 مليون ليرة
البنك الوطني القوي	660 مليون ليرة	صفر	26 مليار و508 مليون ليرة	27 مليار و368 مليون ليرة	صفر

[انقر على الصورة لتكبيرها](#)

يندر أن «ينجو» مصرف من هذا المصير المحتوم، ولكن 7 من أصل 35 مصرفاً تجارياً، سجّلت خسائر في عام 2020 وبداية عام 2021 تخطّت أموالها الخاصة - المفترض أن تُستخدم في الحالات الطبيعية لتعويض النقص - وهي: فيدرل، مصر ولبنان، سرادار، الموارد، سيدروس، سوسيبتيه جنرال، والبحر المتوسط. الأسماء المذكورة

ليست «أياً كان» في القطاع، بل مصارف من الفئة الأولى تحتل مساحة واسعة من السوق، و«مُدلّلة» لدى حاكم مصرف لبنان، رياض سلامة. لأجل مصرف البحر المتوسط - المملوك من رئيس الحكومة المُكفّف سعد الحريري، افتتح سلامة سنة 2014 عمليات نقل الثروة من المال العام إلى جيبية حُفنةٍ من المُساهمين المُفلسين، عبر منحهم أموالاً عامة مجاناً. أُطلق على العملية اسم «هندسة مالية» لإضفاء طابع «علمي» عليها وإخفاء أنها عملية نقل المال العام إلى حسابات أفراد محددين، استفادت منها غالبية المصارف الكبرى، ولا سيّما مصرف الحريري و«سوسبيتية» و«سيدروس» و«الموارد».

مصارف تجارية لبنانية بإدارة اجنبية					
المصارف بنك سويس	2021 (حتى 31 آذار)		2020		صافي الأرباح / الخسائر
	حساب الأرباح والزيادات	نتيجة الدورة المالية	حساب الأرباح والزيادات	نتيجة الدورة المالية	
8 مليار و 843 مليون ليرة	49 مليار و 975 مليون ليرة	41 مليار و 133 مليون ليرة	30 مليار و 252 مليون ليرة	صفر	30 مليار و 253 مليون ليرة

[أنقر على الصورة لتكبيرها](#)

كلّ محاولات انتشال المصارف من إفلاسها لم تمنع تبديدها أموال المودعين، وتسجيلها خسائر حوّلت أموالها الخاصة إلى «السليبي». ويُعدّ الـ«سوسبيتية جنرال» والبحر المتوسط، أكثر مصرفين مُتضررين مالياً. فالأول سجّل سنة 2020 خسائر بـ862 مليون دولار فيما أمواله الخاصة هي 827 مليون دولار. ليس الوضع أفضل في بداية 2021، مع بلوغ خسائر الـ«سوسبيتية» 847 مليون دولار، وتراجع أمواله الخاصة إلى 815 مليون دولار. أما بالنسبة إلى بنك البحر المتوسط، فسجّل حساب الأموال الخاصة لديه سنة 2020 نقصاً بـ79 مليون دولار أميركي، مقابل خسائر بـ925 مليون دولار. الخسائر ارتفعت إلى 964 مليون دولار حتى 31 آذار 2021، مع بلوغ العجز في الأموال الخاصة قرابة الـ118 مليون دولار! ويُقلّ عن مسؤولين في هيئة رقابية أنّ المساهمين في «البحر المتوسط» لا يملكون «دولاراً واحداً لضخّه في رأس المال وتعويض العجز». هذا المصرف المُنهار يملكه سعد الحريري، الذي يُنتظر منه تشكيل حكومة إنقاذ البلد من الانهيار!

المصارف التجارية اللبنانية					
المصارف	2021 (حتى 31 آذار)		2020		صافي الأرباح / الخسائر
	حساب الأرباح والزيادات	نتيجة الدورة المالية	حساب الأرباح والزيادات	نتيجة الدورة المالية	
فريديت	28 مليار و 670 مليون ليرة	40 مليار و 512 مليون ليرة	12 مليار و 343 مليون ليرة	صفر	12 مليار و 343 مليون ليرة
البنك اللبناني - الفرنسي	4 مليار و 145 مليون ليرة	303 مليار و 132 مليون ليرة	303 مليار و 977 مليون ليرة	96 مليار و 899 مليون ليرة	1 مليار و 771 مليون ليرة
البنك اللبناني المتجارة	4 مليار و 78 مليون ليرة	27 مليار و 973 مليون ليرة	21 مليار و 713 مليون ليرة	41 مليار و 917 مليون ليرة	96 مليار و 473 مليون ليرة
بنك لبنان والمهجر	3 مليار و 911 مليون ليرة	75 مليار و 293 مليون ليرة	3 مليار و 729 مليون ليرة	صفر	3 مليار و 729 مليون ليرة
بنك لبنان والصالح	31 مليون ليرة	33 مليون ليرة	33 مليون ليرة	صفر	33 مليون ليرة
بنك لبنان	3 مليار و 123 مليون ليرة	39 مليار و 307 مليون ليرة	39 مليار و 729 مليون ليرة	40 مليار و 310 مليون ليرة	40 مليار و 742 مليون ليرة
بنك لبنان وسويسرا	41 مليار و 592 مليون ليرة	أرباح و 339 مليار و 148 مليون ليرة	أرباح و 339 مليار و 778 مليون ليرة	صفر	أرباح و 339 مليار و 778 مليون ليرة
بنك البحر المتوسط	41 مليار و 718 مليون ليرة	أرباح و 307 مليار و 111 مليون ليرة	أرباح و 311 مليار و 414 مليون ليرة	صفر	أرباح و 311 مليار و 414 مليون ليرة
بنك بيروت والشرق الأوسط	12 مليار و 388 مليون ليرة	239 مليار و 42 مليون ليرة	239 مليار و 42 مليون ليرة	صفر	239 مليار و 42 مليون ليرة
بنك الخليج العربي	7 مليار و 188 مليون ليرة	12 مليار و 147 مليون ليرة	9 مليار و 729 مليون ليرة	صفر	9 مليار و 729 مليون ليرة
بنك سويس	صفر	307 مليار و 718 مليون ليرة	43 مليار و 729 مليون ليرة	130 مليار و 498 مليون ليرة	130 مليار و 498 مليون ليرة
مصرف لبنان	4 مليار و 277 مليون ليرة	233 مليار و 96 مليون ليرة	186 مليار و 493 مليون ليرة	30 مليار و 171 مليون ليرة	30 مليار و 171 مليون ليرة

[المصدر: مصرف لبنان | أنقر على الصورة لتكبيرها](#)

تراكم الخسائر إلى هذا الحدّ، قد يؤدي إلى ضرب نسبة الملاءة (ما يضمن قدرة أيّ مؤسسة على الإيفاء بالتزاماتها) ويوجب إعادة تكوينها. فإذا كانت الأموال الخاصة سلبية، وزيادة 20% على الرأسمال غير كافية، والخسائر تتعاظم، هل بوجود هكذا قطاع سينمو اقتصاداً؟ ثمة احتمال أن يكون لدى المصارف «مصلحة» في تسجيل الخسائر وتظهر أنها فقدت رساميلها، حتى لا تدفع المزيد من «الألعاب». فالمعركة المقبلة، هي معركة من يُريد تحمّل كلفة إعادة هيكلة الدين العام وتخفيضه إلى ما دون الناتج المحلي حتى يقبل صندوق النقد توقيع اتفاق مع لبنان. هذه المرّة أيضاً، تُريد المصارف - بغطاء سياسي ومن مصرف لبنان - تدفيع الناس.

أموال خاصة سلبية

أربعة مصارف من أصل 35 مصرفاً تجارياً لم تتكبّد فقط خسائر كبيرة، بل سجّل حساب الأموال الخاصة لديها عجزاً. حتى 31 آذار 2021، كانت الأموال الخاصة لدى فيدرل بنك سلبية بمليار و200 مليون ليرة، و - 177 ملياراً و670 مليون ليرة لدى بنك البحر المتوسط، و - 22 ملياراً و97 مليون ليرة لدى بنك الموارد، و - 26 ملياراً و974 مليون ليرة لدى سيدروس. أما السنة الماضية، فكانت نسبة العجز في أموال بنك البحر المتوسط الخاصة 119 ملياراً و812 مليون ليرة، و - 22 ملياراً و828 مليون ليرة لدى بنك الموارد، و - 27 ملياراً و253 مليون ليرة لدى سيدروس.